

# الحيل في العقود المالية عند البنوك الشرعية



قدمت هذه المقالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية

التخصص: الفقه وأصوله

بودي سنتوسو

O200160019

برنامج ماجستير الشريعة الإسلامية

الدراسة العليا جامعة المحمدية سوراكرتا

2021

المقالة العلمية

الحيل في العقود المالية عند البنوك الشرعية

مقالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه وأصوله

قسم الشريعة الإسلامية بجامعة أحمدية سوراكرتا

إعداد:

بودي ستوسو بن أفريزال

O200160019

لقد تمت مناقشتها وتعديلها عليها من قبل المشرفين على أنها صالحة للنشر.

المشرف الثاني



الدكتور شمس الهدايات

المشرف الأول



الدكتور أندري نيروانا

AL HIYAL FII UQUD AL MAALIYAH INDA AL BUNUK  
ASY SYARIYYAH

TESIS

Oleh

**BUDI SANTOSO**

NIM : 0 200 160 019

SUSUNAN DEWAN PENGUJI

Ketua Penguji

Dr. Syamsul Hidayat, M.Ag.  
NIDN : 0605096402

Penguji

Andri Nirwana AN, S.Th., M.Ag., Ph.D  
NIDN : 2101068301

Anggota

Dr. Muthoifin, M.Ag.  
NIDN : 0606098001

Telah dipertahankan di hadapan tim penguji dan telah memenuhi syarat kelulusan  
Pada tanggal 24 Desember 2020



Direktur Sekolah Pascasarjana  
Universitas Muhammadiyah Surakarta

Prof. Dr. Bambang Sumardjoko  
NIDN : 0014056201

## الإقرار بأصالة المقالة

أقر بأن هذه المقالة المقدمة إلى برنامج ماجستير الشريعة الإسلامية بجامعة  
المحمدية سوراكتا بعنوان: "الحيل في العقود المالية عند البنوك الشرعية" حصة  
بجني الشخصني إلا ما فيها من الاقتباسات المذكورة مصادرها.

وإذا تبين في وقت لاحق أن هذه الرسالة من انتحال أو سرقة فإن الجامعة  
يحق لها أن تلغي ما منحي من اللقب العلمي والشهادة الأكاديمية.

سوراكتا، 24 ديسمبر 2020



بودي منتوسو

O200160019

## الحيل في العقود المالية عند البنوك الشرعية

### **Abstract**

*One of the innovations in muamalah fiqh is in banking services in Indonesia, especially Islamic banking. An example of a new contract is the practice of many contracts in one type of contract. Sometimes it consists of one contract with the practice of hilah (getting around the law of fiqh), and sometimes 2 contracts at once, or even 3 contracts in one agreement. This research has several objectives. In addition to deeply understanding hilah, this study also aims to open the horizons of bank customers so they don't use contracts that are not in accordance with Islamic teachings. This is a qualitative research with a critical discourse analysis method. Data is collected from books, news, and journals. This study conducted interviews with Islamic bank employees to obtain more precise findings and conclusions. Islamic banks use multi-contracted practice in their services with hilah. The practice of hilah here is used to achieve the goals desired by Islamic banks, as well as an effort to be free from riba practices, according to them. Islamic banks use hilah, which can be categorized as "halal" as long as the bank sticks closely to the existing provisions, but there are also hilah that are almost the same as riba.*

*Keywords: bank, contract, fatwa, hilah, sharia*

### **Abstrak**

*Salah satu inovasi pada fiqh muamalah ada pada layanan perbankan di Indonesia, khususnya perbankan syariah. Contoh akad yang baru lahir adalah praktek multi akad pada satu jenis akad. Terkadang terdiri dari satu akad dengan praktek hilah (menyasati hukum fiqh), dan terkadang 2 akad sekaligus, atau bahkan 3 akad dalam satu perjanjian. Penelitian ini memiliki beberapa tujuan. Selain dalam rangka memahami secara mendalam tentang hilah, penelitian ini juga bertujuan untuk membuka wawasan nasabah bank agar tidak terjatuh pada penggunaan akad yang tidak sesuai dengan ajaran islam. Penelitian Ini adalah penelitian kualitatif dengan metoda analisis wacana kritis. Data-data dikumpulkan baik dari buku, berita, maupun jurnal. penelitian ini juga melakukan wawancara terhadap karyawan bank syariah untuk mendapatkan temuan dan kesimpulan yang lebih tepat. Bank syariah menggunakan praktek multi akad pada jasa layanannya dengan hilah. Praktek hilah disini digunakan untuk menggapai tujuan yang diinginkan oleh bank syariah, serta merupakan upaya agar terbebas dari riba menurut mereka. Bank syariah menggunakan hilah halal (selama bank berpegang erat dengan ketentuan-ketentuan yang ada) namun terdapat hilah yang hampir sama dengan praktek riba*

*Kata kunci: akad, bank, fatwa, hilah, syariah*

## الملخص

المعاملات المالية من أوسع الأبواب الفقهية، لقد حوت ضروباً كثيرة من المعاملات المالية الحادثة، وألواناً من العقود المستجدة. حيث البنوك الشرعية خاصة قد بدأت بتطبيق هذه العقود الجديدة التي تشتمل على العقود المركبة، قد يكون العقد عقد واحد مع ما فيه من الحيلة، وقد يكون يجتمع فيه عقدان، بل قد يكون ثلاثة عقود. فهذا البحث له هدف إلى تحليل معرفة الحيل، ما كان فيها الإباحة وما كان فيها التحريم. ومنح المعلومات البيئة الواضحة للعملاء المصرفي، لكي لا يقع في المعاملات المحرمة. وينتهج هذا البحث منهجاً استقراءياً تحليلياً نقدياً. لذلك هذا البحث يقوم على جمع المعلومات عما يتعلق بالحيل عند البنوك الشرعية، سواء من الكتب أو المقالات المنشورة بل المقابلة الشخصية عبر الهاتف من الموظف المختص في إحدى البنوك الشرعية. فالنتيجة من خلال هذا البحث، أن العقود المالية عند البنوك الشرعية أكثرها مركبة، فهذه هي الحيلة للوصول إلى الغرض الذي يريده البنوك الشرعية وتخلص من الربا كما زعمت. فالحيلة التي تطبقها البنوك الشرعية منها جائزة بالضوابط ومنها شبيه بالربا يلزم الابتعاد منها.

**الكلمات الرئيسية:** البنوك، الشرعية، الحيلة، عقود، الفتوى.

### 1. المقدمة

خلق الله الإنسان ليكون خليفته في الأرض، فହିأ الله الكون ليحقق معنى استخلافه في الأرض. والأرض هي محل الاختبار والابتلاء، فهي الأمانة التي سيسأل عنها الإنسان. فالله —عز وجل— لم يخلق الإنسان عبثاً، ولم يتركه هملًا، بل قد دله وأرشده إلى ما ينفعه من الأمور الدنيوية والأخروية. فأنزل الرحمن كل ما يحتاجه إليه الإنسان

من الأوامر والنواهي على يد هؤلاء الرسل، سواء أكان في العقيدة أو الأخلاق أو المعاملة.

إن الشريعة الإسلامية التي جاء بها محمد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- هي خاتمة الشرائع السماوية المنزلة من عند الله - سبحانه تعالى-. ولذلك فإنها جاءت عامة وليست خاصة لقومه، كما قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: 79]. يطلب من كل إنسان أن يلتزم بها، عريبا كان أو أعجميا، أبيض أو أسود، رجالا أو نساء.

إن الإنسان بطبعه أنه مخلوق اجتماعي، يحتاج إلى بناء العلاقات والتواصل مع غيره؛ لأنه لا يمكن أن يعيش وحيدا. فهو بحاجة ماسة إلى أن يتعامل مع الآخرين. فثمة العقود المالية بين الناس التي تتوقف عليها معاشهم وتتوفر بها مصالحهم، لتكون وسيلة لسد الحاجات وسبيلا إلى تحقيق مصالح البلاد والعباد. ولأجل هذا أنشأت المؤسسات المالية لتحقيق تلك المصلحة وتطور جهة اقتصاد البلد. فالمؤسسات المالية في إندونيسيا كثيرة ومن ذلك البنوك. عموما أنها تنقسم إلى قسمين: التجارية والشرعية، حيث إن لكل منهما وظائف وأعمالا، سواء في التجارة أو المساهمة أو مجرد حفظ الأمانة من العملاء.

فالأهمية موضوع المعاملات، خاصة في معاملات بنكية التي يتعامل بها الناس كثيرا، فقد اعتنى بها كثير من العلماء غاية العناية. فمن أجلها ألقت الكتب وكتبت الرسائل وأقيمت المؤتمرات ودرست المسائل. من أجل اكتشاف حقيقة مجهولة، أو تأكيد البراهين على حقيقة موجودة.

فالمسائل الرئيسة التي سوف يتكلم عنها الباحث: 1. ما الحيل المستعملة عند البنوك الشرعية لتحقيق الهدف؟ 2. كيف مدى التزام البنوك الشرعية بالمبادئ الإسلامية وما أفتى به الجهة المسؤولة؟ 3. ما حكم الحيل المستعملة في البنوك الشرعية؟

اتخذ الباحث الأهداف من هذا البحث كما يلي: 1. معرفة الحيل المستخدمة عند البنوك الشرعية. 2. معرفة مدى قوة التزام البنوك الشرعية بالمبادئ الإسلامية وما أفتاه الجهة المسؤولة. 3. معرفة حكم الحيل المستعملة في البنوك الشرعية.

يتمثل هذا البحث ببحث ديني مكتبي؛ بحيث يقوم الباحث بجمع المعلومات من المراجع ذات الصلة بالموضوع، سواء كان من الكتب أو المقالات العلمية المتعلقة بالموضوع. وينتهج الباحث منهجا تحليليا نقديا.



قبل قيام الباحث بكتابة هذا البحث، وجد الباحث أن هناك بحوث علمية سابقة التي تتكلم عن هذا الموضوع، منها: الحيل والمخارج الفقهية في المعاملات المصرفية المعاصرة: دراسة تحليلية تطبيقية لتجربة بنك إسلام ماليزيا. فإنها رسالة قيمة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية الجامعة الإسلامية العالمية-ماليزيا. فقد كتبها عارف صالح بن رومن سنة 2008م.

## 2. منهج البحث

وينتجج هذا البحث منهاجا استقرائيا تحليليا نقديا. لذلك هذا البحث يقوم على جمع المعلومات عما يتعلق بالحيل عند البنوك الشرعية، سواء من الكتب أو المقالات المنشورة بل المقابلة الشخصية عبر الهاتف من الموظف المختص في إحدى البنوك الشرعية.

## 3. مشكلة البحث ونتيجته

هذا البحث عبارة عن الجواب لمشكلة البحث الثلاثة: ما الحيل المستعملة عند البنوك الشرعية لتحقيق الهدف؟ كيف مدى التزام البنوك الشرعية بالمبادئ الإسلامية وما أفتى به الجهة المسؤولة؟ ما حكم الحيل المستعملة في البنوك الشرعية؟

فإن الحيل جمع الحيلة، وهو في اللغة الحذق وجودة النظر والقدرة على دقة التصرف في الأمور<sup>1</sup> ووسيلة بارعة تحيل الشيء عن ظاهره ابتغاء الوصول إلى المقصود والخديعة<sup>2</sup>. وقيل إنها: الحذق في تدبير الأمور، وهو تقلب الفكر حتى يهتدي إلى المقصود<sup>3</sup>. وقال الجرجاني: وهي التي تحول المرء عما يكرهه إلى ما يحبه<sup>4</sup>.

وفي الاصطلاح قد عرفها ابن عاشور رحمه الله بأنها: "إبراز عمل ممنوع شرعا في صورة عمل جائز، أو إبراز عمل غير معتد به شرعا في صورة عمل معتد به لقصد التفصي من مؤاخذته. فالتحيل شرعا هو ما كان المنع فيه شرعيا والمانع الشارع. فأما السعي إلى عمل مأذون بصورة غير صورته أو بإيجاد وسائله فليس تحيلا ولكنه يسمى تدبيرا أو حرصا أو ورعا"<sup>5</sup>.

فالحيل نوعان: 1. الحيل الجائزة وهي التي يقصد بها التوصل إلى الحلال، أو فعل واجب، أو ترك حرام، أو إثبات حق، أو دفع باطل، ونحو ذلك مما فيه تحقيق

---

<sup>1</sup> ابن منظور، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة، 1414هـ)، ج 11، ص 185.

<sup>2</sup> مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، (دار الدعوة)، ج 1، ص 209.

<sup>3</sup> الزبيدي، محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، (دار الهداية)، ج 28، ص 368.

<sup>4</sup> الجرجاني، علي بن محمد، كتاب التعريفات، (بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1403هـ-1983م)، ص 94.

<sup>5</sup> ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد طاهر الميساوي، (الأردن، دار النفائس، الطبعة الثانية، 1421هـ-2001م)، ص 353.

لمقاصد الشريعة الغراء، وهي الحيل التي لا تَهدم أصلاً شرعياً ولا تناقض مصلحة معتبرة<sup>1</sup>. 2. الحيل المحرمة وهي ما ما كان المقصود منها محرماً، أو محظوراً، كإسقاط واجب، أو استحلال حرام، أو تحريم حلال، أو إبطال حق، أو إثبات باطل سواء كانت الوسيلة مشروعة أو غير مشروعة، وهي الحيل التي تَهدم أصلاً شرعياً، أو تناقض مصلحة معتبرة، وهذا القسم اتفق العلماء على تحريمه.

فإن الحيل بالنظر إلى غرضها إما من قبيل إبطال حق أو إحقاق باطل، أو تحليل الحرام أو تحريم الحلال. فتزل أقدام بعض الناس ويحتالون على الشرع وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا. يظن أن الله لا يعلم ذلك كله، والحقيقة أن علام الغيوب لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، ولا يخفى عليه أي حيلة ارتكبت. فهذا النوع مما رده شرع الله الحكيم.

وقد يستهدف من الحيلة إثبات حق أو دفع باطل، وهذا النوع مما أيده الشارع في استعمالها. وقد يكون في الحيلة نفع كبير وفائدة عظيمة. فهذا القبيل مما ليس فيه بأس في استعمالها.

---

<sup>1</sup> محمد، سارية حير فستق، الحيل في الفقه الإسلامي وأثرها في كتاب الإيمان والطلاق، (بحث لنيل درجة الماجستير في القضاء والسياسة الشرعية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 1436هـ/2015م)، ص 28.

لقد نقل ابن عاشور كلام الشعبي من كتاب الحيل للخصاف حيث قال:  
"لا بأس بالحيل فيما يحل ويجوز. وقد يكون في الحيلة ما هو أكبر فائدة وأعظم أثراً.  
فمن الحيل ما يتخلص به من المآثم والحرام ويُخَرِّجُ به إلى الحلال. فما كان من هذا أو  
نحوه فلا بأس. وإنما يكره من ذلك أن يحتال الرجل في حق الرجل حتى يبطله، أو  
يحتال في باطل حتى يموّه، أو يحتال في شيء حتى يدخل فيه شبهة. فأما ما كان على  
هذا القبيل الذي قلنا فلا بأس بذلك"<sup>1</sup>.

ومن الضوابط في استعمال الحيلة: 1. أن لا تهدم الحيلة أصلاً شرعياً فلا  
تعارض الحيلة نصاً صريحاً من كتاب، أو سنة، أو إجماع، فلا تؤدي إلى إسقاط  
واجب أو إباحة محرم. 2. أن لا تعارض قصد الشارع، أي: لا تخالف مقصداً من  
مقاصد الشرع وإلا كانت حيلة غير مشروعة. 3. أن لا تسقط الحيلة حقاً ثابتاً للغير.  
4. أن لا تلحق الحيلة ضرراً بالغير. 5. أن يترتب على العمل على الحيلة مصلحة  
راجحة أي أن تكون الحيلة لجلب مصلحة أو درء مفسدة. 6. أن تكون الوسيلة

---

<sup>1</sup> ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الحبيب، (قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،  
1425هـ-2004م)، ج 2، ص 318.

مشروعة في الأصل، ولا يتعدى مجال العمل بها إلى العبادات، ولا يتعدى بالعمل بها قدر الحاجة لرفع الحرج والمشقة.<sup>1</sup>

إن الدراسة الفاحصة الضابطة للحيل المأثورة لدى البنوك الشرعية أمر مهم للغاية ليميز الخبيث من الطيب والحرام من الحلال. لأجل هذا، فإن الكلام عن بعض العقود المعمولة في البنك لمعرفة الحيل التي يستعملها بحاجة إلى تدقيق ونظر، وهي تنقسم إلى خمسة أقسام على حسب المبادئ المعمولة فيه: 1. ما كان على مبدأ الوديعة. 2. ما كان على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر. 3. ما كان على مبدأ البيع والشراء. 4. ما كان على مبدأ الإيجار. 5. ما كان على مبدأ الخدمة المالية، والقسم الخامس فهو شبيه بالإيجار؛ لأن البنك الشرعي يتخذ أجرة في معاملاته.

أما البنوك الشرعية، فالبنوك لغة جمع البنك، وكلمة البنك مشتقة من المقاعد التي كانت يجلس عليها الصرافون. فمن حيث الأصل اللغوي فإنها كلمة إيطالية من كلمة "بانكو" (banco) وهي مصطبة (مقعد طريل)<sup>2</sup> التي كان يجلس

---

<sup>1</sup> محمد، سارية خير فستق، الحيل في الفقه الإسلامي وأثرها في كتاب الأيمان والطلاق، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 1436هـ/2015م، ص 49.

<sup>2</sup> دوزي، رينهارت بيتر، تكملة المعاجم العربية، (الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، الطبعة الأولى، 1980م)، ج 1، ص 455.

عليها الصِّيَارِفَةُ لتحويل العملة<sup>1</sup>. ثم تطور معناها وتوسع في استعمال هذا المصطلح للخدمات المالية، من الإقراض والتوفير والمدفوعات.

فهذا الكلمة غير العربية، أما في اللغة العربية فقد استعملت كلمة مصرف كمرادف لكلمة بنك. فاستخدمت البلاد العربية كلمة مصرف (والجمع مصارف) للتعبير عن البنوك، نظرا لعدم وجود مرادف لكلمة بنك بمفهوما الحديث.

أما الشريعة فإنها اسم مؤنث منسوب على الشرع، فهو مصدر صناعي من شَرَعَ؛ وذلك لكونه مبنيًا على أساس شرعي. يقال: شرع-يشرع شرعا وشروعا وشرعية، فالشريعة هي مورد الشاربة الماء<sup>2</sup> أو المواضع التي ينحدر إلى الماء منها<sup>3</sup>. وأنها ما سن الله من الدين وأمر به كالصوم والصلاة والحج والزكاة وسائر أعمال البر<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> مصدر الموقع: <https://id.wikipedia.org/wiki/Bank>، تم استرجاعه يوم الجمعة، 9 فبراير 2018، الساعة العاشرة والنصف مساء.

<sup>2</sup> الرازي، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد، (دار الفكر، 1399هـ - 1979م)، ج 3، ص 262.

<sup>3</sup> ابن منظور، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة، 1414هـ)، ج 8، ص 175.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ج 8، ص 176.

أما في الاصطلاح فالبنوك الشرعية هي مؤسسة مالية مهمتها القيام بأداء الخدمات المصرفية والمالية في ضوء القرآن والسنة النبوية<sup>1</sup>.

### تطبيقات الحيل في مبدأ الوديعة

العلماء يتفقون على أن الوديعة قرينة مرغوبة فيها، وأنها أمانة وفي حفظها أجر وثواب. ولا يجب على الوديع ضمان إلا على سبيل التقصير أو التعدي، لقوله صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَوْدَعِ غَيْرُ الْمُغْلِّ ضَمَانٌ»<sup>2</sup>. ولأن الوديع متبرع بحفظ الأمانة الملزم بردها شرعا عند الطلب، ولذلك فإنه محسن أيضا، والله تعالى يقول: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾<sup>3</sup>. إذن الأصل في الوديعة ما يترك عند غيره ليحفظه، ولا يجوز أن يتصرف فيه بغير إذن صاحبها. لذلك فالوديعة المصرفية لا ينطبق عليه اصطلاح الوديعة الشرعية. وأحيانا، تدفع فوائد على الأموال التي تودع عنده، وأنه على سبيل العطايا لا على سبيل النسبة الملزمة للوديعة. فالعطايا إن اشترطها البنك من بداية العقد فهنا يأخذ حكم الربا، وإن لم يشترط فلا بأس به

---

<sup>1</sup> مصدر الموقع: <http://konsultasiskripsi.com/2017/09/16/pengertian-bank-syariah-skripsi-dan-tesis-2/>، تم استرجاعه يوم السبت 17 فبراير 2018، الساعة الحادية عشرة ظهرا.

<sup>2</sup> البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثالثة،

1424هـ-2003م)، ج 6، ص 473.

<sup>3</sup> سورة التوبة: 91

ويعتبر تبرعا من قبل البنك والإحسان في الأداء، والنبي صلى الله عليه وسلم: «إن خياركم أحسنكم قضاء»<sup>1</sup>.

### تطبيقات الحيل في مبدأ تقسيم الأرباح والخسائر

فإن تطبيق الحيل أكثره في المشاركة المتناقصة والمضاربة. وفي المشاركة المتناقصة ففيها إشكال، وهو<sup>2</sup>:

1. بعد تمام العقد، تكون العملية التالية هي إعادة اسم المنزل لأحد الطرفين يعني العميل فقط. بينما البنك يمتلك أصول العقار أكبر بكثير من العميل في المشاركة، ولا دليل على ملكية البنك للأصول بشكل أصلي في الشهادة.
2. التكاليف الواردة بعد العقد كالضريبة مثلا، يتحملها العميل بالكلية، مع أن الامتلاك للأصول بين الطرفين وهما البنك والعميل.
3. في حال عدم تنفيذ التمويل، يتم بيع الأصول على الإجراء التالي:  
أ. إذا كان سعر بيع المنزل أكبر من المبلغ المتبقي لملكية البنك، يتم استخدام عائدات البيع لتغطية ما تبقى من المبالغ المستحقة للبنك أولا، والباقي يعطى

---

<sup>1</sup> صحيح البخاري، رقم: 2393

<sup>2</sup> Harsanto, molbi f, Penerapan akad musyarakah mutanaqishah pada bank syariah, universitas az-zahra, hal 8-9



للعلماء. وهذا يتعارض مع مبدأ تقاسيم الأرباح والخسائر في المشاركة، بناء على مبدأ المشاركة حيث الشركاء كسب الأرباح على أساس النسبة المتفق عليها في وقت العقد، ونسبة تحمل الخسائر ترجع إلى رأس المال. ففي هذه الحالة لا بد من القيام بما يلي:

1. ما يحصل من بيع المنزل لتغطية الجزء المستحق للبنك.
  2. والباقي من الربح لا يعطى جميعا للعلماء، ولكن يجب أن تقسم الأرباح وفقا لنسبة المشاركة في الربح المتفق عليها وقت العقد.
- أما في عقد المضاربة يتبين أن المصرف يحتال حيلة حالة الخسارة. فقد عامل المصرف المال كالدين لا المضاربة، بحيث لا بد أن يعيد المال للمصرف كليا فإن لم يقدر يصدر المصرف رسالة التحذير فإن لم يقدر يلزمه الضمان.

### تطبيقات الحيل في مبدأ التبائع

يتم عقد البيع في البنوك الشرعية على عقد بيع المراجعة للآمر بالشراء والذي تجزئه البنوك الشرعية يختلف عن بيع المراجعة العادي في أطرافه. فبيع المراجعة العادي اتفاق الطرفين الاثنين البائع والمشتري. أما بيع المراجعة المستعملة الآن في البنوك الشرعية هي الاتفاق بين العميل والبنك على أن يشتري العميل البضاعة بربح معلوم بعد شراء

البنك لها. ففيه أطراف ثلاثة: الأول هو الأمر بالشراء والثاني المصرف الإسلامي والذي يعد بتوفير السلعة وبيعها للأمر بالشراء عند امتلاكها والطرف الثالث هو بائع السلعة. وهذه الصورة ما يسمى ببيع المراجحة للأمر بالشراء. وهو ما ذكره د. سامي حمود وهو أن يتقدم العميل إلى المصرف طالبا منه شراء السلعة المطلوبة بالوصف الذي يحدده العميل وعلى أساس الوعد منه بشراء تلك السلعة فعلا مربحة بالنسبة التي يتفقان عليها ويدفع الثمن مقسما حسب إمكانيته<sup>1</sup>.

المراجحات من العمليات التجارية مهمة للغاية وأساسية للأعمال. وهناك بعض الحيل في عقد المراجحة، لما فيها من الأرباح في الجانب وفي جانب آخر لها خطر عظيم. ومن هذه الحيل أن يوكل البنك العميل في شراء السلعة التي يريده، فهذا له معنى صورة الربا؛ لأن البنك يعطي العميل المال مباشرة، فاشترى به السلعة ثم يزيد في الثمن. فلذلك لا يصرف البنك للعميل إلا بعد أن يكون الإلتزام بالشراء من قبل العميل، فهذا داخل في بيع ما لا يملك<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> موسى، حسام الدين عفانة، بيع المراجحة للأمر بالشراء، (الطبعة الأولى، 1996)، ص 20.

<sup>2</sup> <https://pengusahamuslim.com/6121-kenapa-aku-resign-dari-bank-syariah-kisah-mantan-karyawan-bank-syariah.html> اطلع يوم الثلاثاء، 21122020 22:15

## تطبيقات الحيل في مبدأ الإجارة

تعتبر الإجارة ذات الأهمية الكبرى وهي من أساليب التمويل على الوجه الإسلامي. فهي صيغة فعالة في البنوك الشرعية، لكونها تمنح البنك و عملائه تيسير في تحقيق أهداف كل منهما وفوائد تتناسب لكلا الطرفين. وتعد الإجارة من الأساليب التي استعملت في البنوك الشرعية والتي تم تكييفها من قبل الهيئة الشرعية مع ما يستلزم من عمليات التمويل في هذه البنوك، حيث إن الإجارة ليست أسلوب تمويلي فحسب، بل هي نشاط تجاري يقوم به البنك الشرعي لكسب الأرباح.

فمن العقود التي يجريها البنك في الإجارة هي إجارة منتهية بالتملك، وهي نوع من أنواع الإجارة التي قام به البنك في التمويل. وهي مركبة ما بين الإجارة والبيع، أو الإجارة والهبة فلذلك فقد اختلف العلماء المعاصرون في تحديد الحكم. فمنهم من رأى بجوازها مطلقاً، ومنهم من جوزها بشرط أن ينفصل عقد الإجارة والتملك، ومنهم من رأى بتحريمها؛ لأن العقد جامع بين عقدين على عين واحدة غير مستقر على أحدهما.

يأتي العميل إلى البنك الشرعي ويعرض للبنك ما يريده من البيت أو السيارة ثم يقسط البنك المبلغ أقساطاً على أنه التكلفة الإجمالية، ويطلب من العميل التوقيع

بالتسليم حسب ما اتفق عليه كلا الطرفين. فيلاحظ أن العميل لا يملك العين لأنه ملزم بدفع المبلغ بالتقسيط على مدة محدودة، فمن خلال هذه المدة ينتفع العميل بالبيت أو السيارة ولم يكن يملك العين. إلا أنه كالمستأجر يدفع الإيجار شهرياً والبيت بيد البنك. فهو من جانب مستأجر لأنه يدفع الأقساط التي هي أجرة السكن أو السيارة، ومن جانب آخر موعود بتملك السيارة أو البيت بعد سداد هذه الأقساط. المتفق عليها.

والبنك يفي بالفعل بوعده إذا انتهت مدة الإجارة وسدد المبلغ الذي عليه، فيتناول عندئذ عن البيت أو السيارة للعميل المشتري بعقد جديد. فهو في الحقيقة يشبه عقد المراجعة، لكنها خاصة بالعين، وأما الإجارة المنتهية بالتملك يشمل العين والأعمال. فهذه الحيلة ظاهرة في العقد، فلو أن البنك الشرعي يتعامل بالبيع تقسيطاً أو مراجعة بالفعل لكان أقصر في العقد وأسلم. فالعقد لا بأس به بالشرط أن يكون البنك قد امتلك العين ثم يؤجره، وبعد تمام عقد الإجارة باعه أو وهبه، فعقد الإجارة والبيع منفصلان عن الآخر.

#### 4. الخاتمة

فقد توصل الباحث إلى أهم النتائج، وهي على النحو التالي: 1. أن البنوك الشرعية استعمل حيلة في عقودهم، بحيث جمع عقودا في عقد واحد وعين واحدة. 2. لم يكن البنك التزم بجميع ما قرره الجهة المسؤولة؟ 3. حكم الحيلة في البنوك الشرعية، منها ما كان جائزا بالشروط المذكورة، ومنها ما كان غير جائز لما فيه من صورة الربا. والله أعلم

أما توصيات هذا البحث: 1. إقامة الدورات العلمية المتخصصة في المعاملات المالية المعاصرة عند المجتمع ليتسع الاطلاع والمعرفة بالفروق بين ما أحل الله وما حرم الله من العقود. 2. إعادة النظر من المفتين في الهيئة الشرعية في الفتاوى مع ما طبقه البنوك الشرعية في الميدان. 3. دورة هذا البحث ونظائره من البحوث المهمة في الدوريات والفتاوى باعتبار أنه من البحوث التي تمس الواقع. 4. ضرورة القيام بالحملة الدعاية لصيغ المعاملات في البنوك الشرعية في وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة، حتى تتبين الصيغة لعملائها وتسويقها بشكل أفضل.

## المراجع

القرآن الكريم

صحيح البخاري

ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الحبيب، (قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1425هـ-2004م)

ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد طاهر الميساوي، (الأردن، دار النفائس، الطبعة الثانية، 1421هـ-2001م)

ابن منظور، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة، 1414هـ)

البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثالثة، 1424هـ-2003م)

الجرجاني، علي بن محمد، كتاب التعريفات، (بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1403هـ-1983م)

حمد، سارية خير فستق، الحيل في الفقه الإسلامي وأثرها في كتاب الأيمان والطلاق، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 1436هـ/2015م

دوزي، رينهارت بيتر، تكملة المعاجم العربية، (الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، الطبعة الأولى، 1980م)

الرازي، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد، (دار الفكر، 1399هـ - 1979م)

الزبيدي، محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، (دار الهداية)

مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، (دار الدعوة)  
محمد، سارية حير فستق، الحيل في الفقه الإسلامي وأثرها في كتاب الأيمان والطلاق،  
(بحث لنيل درجة الماجستير في القضاء والسياسة الشرعية، جامعة المدينة العالمية،  
ماليزيا، 1436هـ/2015م)

موسى، حسام الدين عفانة، بيع المراجعة للآمر بالشراء، (الطبعة الأولى، 1996)

Harsanto, molbi f, Penerapan akad musyarakah mutanaqishah pada bank syariah, universitas az-zahra  
<https://id.wikipedia.org/wiki/Bank>  
<https://dsnemui.or.id>produk>fatwa>  
<https://pengusahamuslim.com/6121-kenapa-aku-resign-dari-bank-syariah-kisah-mantan-karyawan-bank-syariah.html>  
اطلع يوم الثلاثاء، 21/2/2020، الساعة 22:15